

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- فعلى المذهب لو تم الحد بعد الهرب لم يضمنه على الصحيح من المذهب نص عليه .
- وقطع به في المغني والشرح والنظم والرعاية وشرح بن رزين .
- وقيل يضمن .
- فائدة لو أقر ثم رجع ثم أقر حد .
- ولو أنكره بعد الشهادة على إقراره فقد رجع على أصح الروايتين .
- قاله في الرعاية وقدمه في الفروع .
- وعنه لا يترك فيحد .
- وقيل يقبل رجوع مقر بمال قاله في الفروع .
- قوله وإذا اجتمعت حدود   فيها قتل استوفي وسقط سائرهما بلا خلاف أعلمه .
- وقوله وإن لم يكن فيها قتل فإن كانت من جنس مثل أن زنى أو سرق أو شرب مرارا أجزاء حد واحد .
- وهو المذهب وعليه الأصحاب .
- وجزم به في الوجيز وغيره .
- وقدمه في الفروع وغيره .
- وذكر بن عقيل أنه لا تداخل في السرقة .
- قال في البلغة فقطع واحد على الأصح .
- وذكر في المستوعب رواية إن طالبوا متفرقين قطع لكل واحد .
- قال أبو بكر هذه رواية صالح والعمل على خلافها .
- قوله وإن كانت من أجناس استوفيت كلها ويبدأ بالأخف فالأخف